

Distr.: General
24 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السابعة والخمسين*

جنيف، ٢٦-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣

مقدمة

افتتح السيد مختار تيلويردي (كازاخستان) الدورة التنفيذية السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية يوم الأربعاء ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعقد المجلس أثناء الدورة أربع جلسات عامة، هي الجلسات ١٠٩٩ إلى ١١٠٢.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١ - تقرير الفرقة العاملة

(البند ٣ أ) من جدول الأعمال

١ - قدم رئيس الدورة الرابعة والستين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية النتائج الرئيسية للدورة واستنتاجاتها المتفق عليها. وكان البند الرئيسي المدرج على

* هذه الوثيقة صيغة أولية لتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والخمسين، المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وستصدر في شكلها النهائي، إلى جانب تقارير الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين والدورة التنفيذية السادسة والخمسين والدورة الستين للمجلس، بوصفها: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ١٥ (A/68/15).



الرجاء إعادة استعمال الورق

250913 250913 13-48509 (A)



جدول الأعمال استعراض الأمانة للتقرير الرابع عن تنفيذ استراتيجية الاتصالات والسياسة المتعلقة بالمنشورات، الذي وافق عليه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٩، والذي يغطي الأنشطة المضطلع بها من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٢ - وأحاط المجلس علماً بتقرير الدورة الرابعة والستين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية على النحو الوارد في الوثيقة [TD/B/WP/250](#).

٢ - تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

(البند ٣ (ب) من جدول الأعمال)

٣ - أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الخامسة (TD/B/C.II/22)، كما قدمه رئيسها، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٣ - اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة

(البند ٣ (ج) من جدول الأعمال)

٤ - اتفقت الدول الأعضاء على التعديلات النهائية التي أدخلت على مشروع اختصاصات الدوريتين الثالثة والرابعة من اجتماع الخبراء متعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وستدرج الصيغة النهائية لهذه الاختصاصات في إضافة إلى تقرير الدورة التنفيذية السادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية.

٥ - وفيما يتعلق بمشاريع الاختصاصات الثلاثة المتبقية التي تُنتظر الموافقة عليها، طلبت الدول الأعضاء وقتاً إضافياً من أجل تقديم تعليقات واقتراحات بشأن إعادة الصياغة إلى الأمانة عقب المشاورات التي ستجري داخل المجموعات الإقليمية وفيما بينها. ووافق المجلس على تواصل المنسقين الإقليميين مع الأمانة بمجرد توصلهم إلى توافق في الآراء بشأن الاختصاصات المذكورة أدناه، وذلك من أجل وضع صيغتها النهائية خلال اجتماع المكتب الموسع لمجلس التجارة والتنمية:

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي (الدورات الثانية والثالثة والرابعة)؛

(ب) اجتماع الخبراء بشأن أثر فرص الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك أثر التحويلات المالية على التنمية: التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب؛

(ج) اجتماع الخبراء بشأن برامج الإدماج الاجتماعي وأثرها على التنمية والنمو المستدامين والشاملين للجميع.

٤ - طرائق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأونكتاد

(البند ٣ (د) من جدول الأعمال)

٦ - اعتمد مجلس التجارة والتنمية على أساس توافق الآراء طرائق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ولدى القيام بذلك، وافق المجلس على ما يلي:

(أ) ينبغي أن تؤثر الاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الأونكتاد، في المقام الأول، على الخطاب الأوسع نطاقاً بشأن التنمية، ومن ثم، ينبغي أن تكون ذات صلة بالعمل الجاري في الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(ب) وبناءً على ذلك، فإن المنشور المتوخى كنتيجة للذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأونكتاد سيتضمن عنصرين اثنين هما: عنصر رجعي الأثر يتناول الأعمال الرئيسية للأونكتاد على مر السنين، بما في ذلك أوجه القصور فيها. فتقييم الماضي وفهمه بشكل أفضل سيجعل الأونكتاد في وضع أفضل لضمان دور أقوى له في المستقبل. وسيتضمن البعد الثاني عناصر من شأنها أن تسهم في العمل الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة في مجال التنمية. ولذا، ينبغي أن يكون هذا المنشور جاهزاً في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك قبل ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ج) ولتأكيد الطابع الرسمي للحدث وأهميته، لن تكون هناك أية نتائج يُنفاوض بشأنها في الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة والتنمية؛

(د) وينبغي ألا تترتب على الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأونكتاد أية آثار سلبية على الموارد المخصصة لأي من أنشطة الأونكتاد المتعلقة بتنفيذ ولاية الدوحة؛

(هـ) وأخيراً، تعدّ احتفالات الذكرى السنوية الخمسين للأونكتاد احتفالات ذات طابع استثنائي من حيث الجدارة والأهمية. وهذا لا يمنع مجلس التجارة والتنمية من الاضطلاع بأنشطة أخرى في وقت لاحق كجزء من ولاية الأونكتاد في المساهمة في الخطاب الأوسع نطاقاً بشأن التنمية، بما في ذلك متابعة وتنفيذ مختلف مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية.

باء - تسمية المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادتين ٧٦ و ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧ - وافق المجلس على طلب اللجنة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية الذي تلتزم فيه منحها مركز المراقب، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EX(57)/R.4، وعلى الطلبين المقدمين من مركز تطوير الأعمال ومنظمة إنيسياتيفا كولتورال، على النحو الوارد في الوثيقتين TD/B/EX(57)/R.1 و TD/B/EX(57)/R.2، على التوالي، لالتماس المركز المذكور.

٨ - وستضاف المنظمات الثلاث إلى أحدث قوائم الهيئات الحكومية الدولية (TD/B/IGO/10) والمنظمات غير الحكومية (TD/B/NGO/15) التي تتمتع بمركز المراقب في الأونكتاد.

٩ - ووجه رئيس مجلس التجارة والتنمية انتباه الدول الأعضاء إلى المسألة التي أثارها أحد الوفود فيما يتعلق بالطلب الذي قدمته شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (TD/B/EX(57)/R.3) وأشار فيها إلى وجود أوجه تباين بين وصف أهداف المنظمة في الطلب المقدم إلى الأونكتاد والأهداف المدرجة على موقع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على الإنترنت (www.pngo.net).

١٠ - ومن ثم، طلب الرئيس إلى أمانة الأونكتاد أن تتصل بشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية وتطلب منها تقديم توضيحات في هذا الشأن، ثم تدعو هذه المنظمة غير الحكومية إلى تقديم طلب منقح سينظر فيه مكتب المجلس في وقت لاحق.

جيم - تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

١١ - أحاط المجلس علماً، خلال الدورة التنفيذية السابعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن أعمال دورته السابعة والأربعين على النحو الوارد في الوثيقة ITC/AG(XLVII)/251، التي أتيحت للدول الأعضاء خلال الاجتماع.

ثانيا - موجز الرئيس

ألف - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا: الجزء الأول

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٢ - قُسم هذا البند من جدول الأعمال، الذي يركز على أفريقيا، إلى جزأين. وخصصت الجلسة الصباحية لعرض التقرير الوارد في الوثيقة TD/B/EX(57)/2، والمعنون ”الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا“. وتضمنت جلسة بعد الظهر حلقة نقاش.

١٣ - وقد قدم المتحدثون التالية أسماؤهم عروضاً خلال الجلسة الصباحية: الأمين العام للأونكتاد؛ ومدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد؛ وممثل إكوادور، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي؛ وممثل إثيوبيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية؛ وممثل بيلو نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية، نيابة عن المجموعة الآسيوية؛ وممثل الجزائر؛ وممثل الصين؛ وممثل رواندا؛ وممثل ليسوتو.

١٤ - وأشار الأمين العام للأونكتاد إلى أن أولويتين اثنتين من أولويات عمل الأونكتاد القصوى تتعلقان بتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية في أفريقيا. واستعرض الأمين العام المساهمات التي قدمها المنشور الأساسي الصادر عن الأونكتاد والمعنون ”تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا“، من أجل وضع وصياغة سياسة فعالة في أفريقيا. وأشار إلى أن المنهجيات الحالية لقياس الناتج المحلي الإجمالي قد تقلل من قيمة النمو المسجل في أفريقيا، بالنظر إلى وجود قطاع غير رسمي كبير في هذه المنطقة.

١٥ - وذكر الأمين العام المندوبين بالأهمية التي يكتسبها بالنسبة إلى أفريقيا تحقيق نمو عالي الجودة - نمو اقتصادي مستدام ذاتياً وقادر على تحمل الصدمات وشامل للجميع. وأبرز في هذا السياق الكيفية التي عززت بها التحليلات والرسائل السياساتية الواردة في الطبعات السابقة من تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا مفهوم النمو العالي الجودة. وعلى سبيل المثال، أوصى تقرير عام ٢٠٠٨ البلدان في أفريقيا بتنويع إنتاجها وصادراتها وأسواقها من أجل تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات. وقدم التقريران الأخيران توصيات صريحة بشأن السبل التي يمكن بها للبلدان في المنطقة تسريع التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، مع المحافظة على الاستدامة البيئية، وذلك من خلال تعزيز التنمية الصناعية واعتماد استراتيجية تحول هيكلي مستدامة. وفيما يتعلق بالطبعة القادمة من تقرير التنمية الاقتصادية المقبلة في أفريقيا لعام ٢٠١٣، فإن الموضوع الرئيسي سيركز على تدعيم التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال إطلاق العنان لدينامية القطاع الخاص.

١٦ - وقدم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة التابعة للأونكتاد التقرير المتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا. وساق عدة أمثلة محددة عن تأثير الأونكتاد على نتائج التنمية في أفريقيا من خلال أركان عمله الرئيسية الثلاثة وهي: البحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء.

١٧ - وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد مواصلة دعم بناء القدرات في أفريقيا في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأعرب الممثل نفسه عن تقديره لإطار الأونكتاد المتعلق بسياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وناشد الأونكتاد أن يواصل دعم البلدان النامية في صياغة سياسات الاستثمار وتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار كأدوات لتنويع الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - وأشار العديد من المندوبين إلى ما شهدته أفريقيا في الآونة الأخيرة من أداء قوي في النمو الاقتصادي، إلا أنهم حذروا من أن المنطقة لا تزال تواجه عدة تحديات حاسمة مقبلة من قبيل تفشي الفقر وانعدام الهياكل الأساسية والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية والاجتماعية. وأشاروا إلى أن الأونكتاد يضطلع في هذا الصدد بدور هام، بما في ذلك من خلال مواصلة دعم البلدان في أفريقيا في مجال التحول الهيكلي لاقتصاداتها وتنويع منتجاتها التصديرية، وإلى أنه يلزم اعتماد نهج شامل إزاء التنمية في أفريقيا.

١٩ - ورأى ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية أن إمكانات القطاع الخاص في أفريقيا غير مستغلة بالكامل، ودعا إلى تحسين الحوار بين القطاعين العام والخاص في المنطقة. وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن ارتياحه لكون عمل أمانة الأونكتاد يقوم على الطلب ويستهدف التصدي للتحديات الحقيقية التي تواجه التنمية. ولاحظ هذا الممثل أن الأونكتاد قد عمل بشكل وثيق مع الحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية في القارة. وأفاد الممثل بأنه على الرغم من أنه سيكون من الصعب تقييم أثر أنشطة الأونكتاد بشكل منفرد في أفريقيا، فإن من المهم التركيز على المجالات التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على التنمية.

٢٠ - ودعا بعض المندوبين الأونكتاد إلى تقديم الدعم في مجالات عدة، بما في ذلك ما يلي:
(أ) ضرورة دعم أمانة الأونكتاد للخبراء من البلدان النامية للمشاركة في اجتماعات الخبراء وضرورة مساهمة الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم هذه المشاركة؛
(ب) ضرورة دعم الأونكتاد لبلدان أفريقيا في تنفيذ إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة ونشر نتائج تقرير الاستثمار العالمي بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق أوسع؛
(ج) مناشدة الأونكتاد دعم بلدان أفريقيا في تنفيذ سياساتها المتعلقة بالتحول الهيكلي والتنمية الصناعية وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تتفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية؛ (د) دعوة الأونكتاد إلى التعاون بشكل وثيق مع المؤسسات الأفريقية في المجالات الثلاثة المذكورة في خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة داخل أفريقيا، وهي السياسة التجارية وتيسير التجارة وبناء القدرات الإنتاجية في مجال التجارة؛ ودعوة الأونكتاد إلى المشاركة بشكل جوهري في وضع وتنفيذ إطار تنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - وعلق أحد المندوبين على الطرق المتعددة التي يقدم بها الأونكتاد الدعم لرواندا في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والشروع في تنفيذ إصلاحات سياساتية والحفاظ على معدلات نمو اقتصادي عالية. وصُنفت رواندا ضمن البلدان التي تحتل مكان الصدارة من حيث الإصلاحات وفقاً لمؤشر "Doing Business" المتعلق بأفريقيا في عام ٢٠١٣. وأعرب المندوب عن قلقه فيما يتعلق بالمنتجات التي تكون بلدان أفريقيا قادرة على تبادلها لدى إزالة الحواجز التجارية وتوفير الهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، رأى هذا المندوب أنه ينبغي لبلدان أفريقيا أن تكشف جهودها في مجال تنويع سلعها التجارية وتأمين تمويل تجارتها والمشاركة في رفع المستوى التكنولوجي.

٢٢ - وشكرت عدة وفود الأونكتاد على المبادئ التوجيهية والطرائق التي أعدت لتوجيه الأعمال التحضيرية للاحتفالات بالذكرى الخمسين لتأسيس الأونكتاد في عام ٢٠١٤. وينبغي ألا تقتصر هذه الاحتفالات على الإشادة بالمنجزات التي حققتها الأونكتاد في الماضي، بل ينبغي أن تستخدم أيضاً كمنبر لتحديد الدور الذي ستضطلع به المنظمة في المستقبل، ولا سيما في ضوء إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا: الجزء الثاني

جلسة النقاش: تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٣ - نُظِّمَت في إطار هذا البند من جدول الأعمال حلقة نقاش بشأن موضوع "تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا". وشكلت الوثيقة TD/B/EX(57)/3 أساساً لهذه المناقشة.

٢٤ - وشارك في حلقة النقاش هذه خبراء من الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ودائرة الأعمال السويسرية - الأفريقية، ومبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفرع تطوير مؤسسات الأعمال التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد. وناقش المشاركون في

حلقة النقاش العوامل الرئيسية التي تحول دون إقامة الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في أفريقيا واقترحوا تدابير سياساتية لتحسين التنوع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا.

٢٥ - وشدد المشاركون في حلقة النقاش، من خلال تسليط الضوء على الوضع المتناقض في أفريقيا التي تُعدّ وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها تنطوي أيضاً على أعلى معدل للفقر، على ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية في أفريقيا وعلى أهمية إضافة قيمة إلى المدخلات من أجل توليد الوظائف. وقد اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد قليل من البلدان التي تمتلك هياكل أساسية وتقود النمو في أفريقيا، مثل جنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا. وجرى التشديد على ضرورة وجود بيئة اقتصادية مواتية مع هياكل أساسية كافية تشمل الطرق الملائمة بالنسبة إلى البلدان غير الساحلية وتوافر الكهرباء. ورأت حلقة النقاش أنه ينبغي للمنظمات الدولية، مثل الأونكتاد، مساعدة أقل البلدان نمواً على التفاوض مع الصين في مجال توفير الألواح الشمسية ذات التكلفة المنخفضة. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة توجيه التحويلات نحو استخدامات أكثر إنتاجية، كالسكن على سبيل المثال.

٢٦ - وناقش المشاركون في حلقة النقاش برامج الاستثمار الحالية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). وتشمل هذه البرامج شبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا ومنصة رصد الاستثمارات. وأطلع المشاركون على نتائج تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر التي تستند إلى نتائج المسح المتعلق بالاستثمارات في أفريقيا اعتباراً من عام ٢٠١٠. وأولي اهتمام خاص لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في أفريقيا. وتضمن برنامج شبكة هيئات ترويج الاستثمار في أفريقيا إبلاغ البيانات بطريقة تفاعلية تسمح بوجود وصلة بينية بين المستثمرين الأجانب والمؤسسات المحلية. وقد ساعد ذلك على إقامة روابط بين المستثمرين الأجانب والمحليين وتيسير حصول أفراد الفئة الأخيرة على معلومات محددة عن البلدان وأخرى خاصة بالقطاعات.

٢٧ - واستناداً إلى مسح عام ٢٠١٠ المتعلق بالاستثمارات في أفريقيا، أفاد المشاركون في حلقة النقاش بأن من المزمع تخصيص استثمارات جديدة لأفريقيا بقيمة ١٨ مليار دولار وأن المؤسسات المحلية التي كانت من الجهات المصدرة الإقليمية قد أصبحت ضمن المجموعة الأسرع نمواً من حيث نمو العمالة والاستثمارات الجديدة المخطط لها. وقد تبين أن الشركات اليابانية تمتلك نسبة أعلى من الاستثمارات الأولية فضلاً عن تسجيلها أعلى مستويات الاستثمارات القائمة والمزمع تنفيذها. وتبين أن هذه الشركات قد حققت قيمة مضافة أعلى ومعدلاً أعلى فيما يتعلق بالعمل المتفرغ. وحققت أيضاً أعلى إنتاجية عمل في العينة المدروسة. ورأى المشاركون في حلقة النقاش أن من الضروري بحث أسباب هذا النجاح.

وناقش المشاركون باقتضاب برامج أخرى مثل تنمية الموردين وتبادلات الشراكات وبرنامج تنمية المشاريع وترويج الاستثمار في أفريقيا. وأشار إلى أنه ينبغي لمنظمات مثل الأونكتاد أن تتعاون مع اليونيدو لتوسيع نطاق هذه البرامج لتشمل بلداناً أخرى في أفريقيا.

٢٨ - ونوقش الدور الذي تضطلع به دائرة الأعمال السويسرية - الأفريقية في تعزيز العلاقات بين الشركات الأجنبية والمحلية. وأكد المشاركون في حلقة النقاش أن اعتبارات تزايد عدد السكان في أفريقيا وتوفير الهياكل الأساسية الملائمة مثل المساكن والطرق وما شابه ذلك ستشكل تحدياً عالمياً في المستقبل. وأقرّ بأن أفريقيا ستوفر أيضاً أسواقاً جديدة للعالم. ومع ذلك، فإن أفريقيا قارة كبيرة تضم بلداناً مختلفة ويتعين أخذ هذا الواقع في الاعتبار لدى النظر في الإجراءات السياسية المتعلقة بالمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٩ - وعرض أحد المشاركين في حلقة النقاش معلومات بشأن مبادرة الاستثمار الأفريقية المشتركة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وجرى التشديد على أن نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر لا تقل أهمية عن كميته. ومن ثم، من الضروري أن يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة روابط أكبر. وهذه الروابط محددة السياق ومحددة القطاعات كذلك. وقد تحايي المؤسسات الأجنبية شركاء الصف الأول في بلدانها أو في بلدان أخرى مقارنة بالمؤسسات المحلية في أفريقيا. وتدعو الحاجة إلى تطوير قدرات المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تصبح قادرة على الانتقال من مرتبة شريك المؤسسات الأجنبية من الصف الثالث إلى مرتبة الشريك من الصف الثاني. ورأى المشاركون في حلقة النقاش أن توفير التدريب وتنمية المهارات قد يساعدان على تحسين الروابط، ولكن المبادرات السياسية من قبيل الحوافز الضريبية قد لا تساعد في الواقع على تحقيق ذلك.

٣٠ - ومن بين الخيارات السياسية، يفضل واضعو السياسات خيار المناطق الاقتصادية الخاصة وخيار تطوير تجمعات الشركات، غير أن هذين الخيارين قد لا يلاقيان الكثير من النجاح في أفريقيا. ويتطلب الخياران المذكوران بيئة اقتصادية مواتية تتضمن بنية تحتية أساسية وبيئة مؤسسية تحفز الابتكار، ومعايير متعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والقدرة على الاتصال على المستوى العالمي ومنظمات وسيطة كفؤة، وهو ما يفتقر إليه العديد من البلدان في أفريقيا. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان التركيز على تنمية المهارات التي يمكن أن تؤدي إلى كسر التوازن المكرس في ميدان المهارات وسد الفجوة القائمة في هذا المجال من خلال التعاون الثلاثي بين الحكومة ومعاهد التدريب والقطاع الخاص. وسلط أحد المشاركون في حلقة النقاش الضوء على التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

والمؤسسات الأجنبية في أفريقيا، وتبادل المعلومات بشأن برنامج الأونكتاد لروابط الأعمال التجارية. وتتضمن الممارسات الجيدة التي أكد عليها البرنامج تكييف السياسات وفقاً للاحتياجات القطرية، وتشجيع الروابط التي توجهها الأسواق، وبناء قدرات النظراء المحليين وتوفير الحوافز اللازمة لدفع الشركات إلى الانضمام إلى برامج روابط الأعمال التجارية.

٣١ - وشكر العديد من المندوبين أمانة الأونكتاد على تنظيم حلقة نقاش مفيدة للغاية.

٣٢ - وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة أن يكمل الاستثمار الأجنبي المباشر الدور الذي تؤديه الاستثمارات المحلية، وإلى أن تنمية رأس المال البشري في أفريقيا تعد عنصراً هاماً لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المالية المناسبة وتشجيع التجارة داخل أفريقيا وتعزيز سبل الحوار بين القطاعين العام والخاص وإقامة هياكل أساسية ملائمة مثل شبكات النقل والإمداد بالطاقة وتحسين الإدارة الرشيدة بصورة شاملة. وأشار مندوب آخر إلى ضرورة تحسين النظام التعليمي في بلدان أفريقيا، واقترح أن يضطلع الأونكتاد بعمل في هذا الاتجاه. وأشارت الأمانة إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ستكون الهيئة الأنسب لمعالجة نظام التعليم. وذكر مندوب آخر بأن اليابان تعزز شراكاتها مع أفريقيا في مجالات التجارة والاستثمارات، وأن المستثمرين اليابانيين يعملون بشكل وثيق مع حكومة اليابان والحكومات المحلية في أفريقيا لتحديد الاحتياجات والحد من القيود القائمة في هذا الصدد.

٣٣ - وشدد أحد المندوبين على مسألة نقل التكنولوجيا وعلى أوجه المرونة في نظام حقوق الملكية الفكرية، وأثير سؤال بشأن أفضل السبل الكفيلة بتوجيه استثمارات المضاربة المالية إلى القطاع الحقيقي. ورأى مندوب آخر أنه يتعين على أفريقيا أن تتنافس مع المناطق الأخرى في مجال تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر. وسلط الضوء على الحلقة المفرغة المتمثلة في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض الاستثمارات المحلية وانخفاض التمويل المخصص لتطوير الهياكل الأساسية.

٣٤ - وشدد المشاركون في حلقة النقاش على ضرورة التعاون التقني والتآزر في البرامج التقنية التي وضعتها مختلف المنظمات الدولية لتلبية احتياجات بلدان أفريقيا. واقترح إعادة النظر في الاستراتيجيات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير الهياكل الأساسية. وأكد المشاركون في حلقة النقاش مرة أخرى على الحاجة إلى إجراء تحول هيكلي، بالإضافة إلى توجيه الموارد إلى القطاع الحقيقي من أجل توليد فرص العمل وتطوير الهياكل الأساسية المناسبة والكافية. وجرى التشديد على ضرورة وضع إطار تنظيمي لإتاحة فرص نقل التكنولوجيا وبذل الجهود اللازمة لتحسين القدرات الاستيعابية للبلدان المتلقية. وأشارت أمانة الأونكتاد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينتقل إلى البلدان

التي تكون فيها الاستثمارات المحلية قوية ومن ثم، فإنه لا ينبغي تجاهل الاستثمارات الخاصة المحلية في أفريقيا.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٥ - اقترح رئيس المجلس، في الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، إدراج بندين اثنين في جدول الأعمال بالإضافة إلى تلك المدرجة في جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقتين TD/B/EX(57)/1 و TD/B/EX(57)/1/Corr.1. وسيتيح البند الإضافي الأول المضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأونكتاد في عام ٢٠١٤. وسيتيح البند الإضافي الثاني النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والخمسين للمجلس.

٣٦ - وقرر المجلس إقرار جدول الأعمال المؤقت مع إضافة بندين إلى جدول الأعمال. وبذلك، فقد كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا
- ٣ - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
 - (أ) تقرير الفرقة العاملة
 - (ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
 - (ج) اختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات والأحادية السنة
 - (د) طرائق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأونكتاد
- ٤ - تسمية المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادتين ٧٦ و ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
- ٥ - تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثامنة والخمسين للمجلس

٧ - مسائل أخرى

٨ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السابعة والخمسين

باء - مشروع جدول الأعمال للدورة التنفيذية الثامنة والخمسين للمجلس

٣٧ - وافق مجلس التجارة والتنمية على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الثامنة والخمسين، التي ستعقد يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر المرفق الأول).

جيم - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية السابعة والخمسين

٣٨ - أذن مجلس التجارة والتنمية بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع، وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي.

المرفق الأول

مشروع جدول الأعمال المؤقت

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣: النمو وفرص العمل لخدمة التنمية الشاملة للجميع والمستدامة
- ٣ - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السادسة والستين (٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣)
- ٤ - تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والخمسين للمجلس
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثامنة والخمسين

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

تشاد	الاتحاد الروسي
تيمور - ليشتي	إثيوبيا
جامايكا	أذربيجان
جنوب السودان	الأرجنتين
الجزائر	إريتريا
جزر البهاما	إسبانيا
الجمهورية الدومينيكية	إستونيا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	إسرائيل
رواندا	إكوادور
زمبابوي	إندونيسيا
سنغافورة	إيران (جمهورية - الإسلامية)
السنغال	أيرلندا
السودان	البرازيل
سويسرا	بربادوس
سيشيل	البرتغال
الصين	بلجيكا
عمان	بلغاريا
غانا	بنما
غواتيمالا	بنن
الفلبين	بورو ندي
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	بولندا
كازاخستان	بيرو
كندا	بيلاروس
كوت ديفوار	تايلند

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. ولإطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

.TD/B/EX(57)/INF.1

كولومبيا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
ليسوتو	ميانمار
ليبيا	النمسا
مالي	نيبال
مصر	نيجيريا
المغرب	هايتي
المكسيك	اليابان

٢ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

مركز الجنوب

٣ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي

منظمة التجارة العالمية

٤ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية المدرجة في الفئة العامة ممثلة في الدورة:

الجمعية الدولية لوحة وثقة المستهلكين

رابطة أمريكا اللاتينية لمؤسسات التمويل الإنمائي

منظمة القرية السويسرية غير الحكومي